



كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=====

إدارة الفرق البحثية مدخل لتطوير المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط

إعداد

أ/ أسماء عبد الحميد عيسى عبد الحافظ

موظفة بمركز تعليم اللغة الروسية بالإدارة العامة لجامعة أسيوط

أ.د/ محمد المصري محمد نور الدين

أ.د/ أحمد حسين عبد المعطي

أستاذ أصول التربية المتفرغ

أستاذ أصول التربية ورئيس قسم أصول التربية

بكلية التربية - جامعة أسيوط

بكلية التربية - جامعة أسيوط

«المجلد الخامس والثلاثون-العدد الحادي عشر-جزء ثاني- نوفمبر ٢٠١٩م»

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة الدراسة:

يعد البحث العلمي وسيلة لنشر المعرفة وإنتاجها، وهو يرتبط ارتباطا مباشرا بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عدة، منها الصناعة والزراعة والخدمات. وله علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتترتب على هذه العلاقة عدة نتائج منها: رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وادخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي. فالبحث العلمي يهدف إلى نشر المعرفة العلمية في المجتمع لإيجاد تربة خصبة تمد العلماء بالعناصر الجديدة، وتهيء لهم المكانة الاجتماعية التي تعين على النهوض برسالة الأمة نحو المجتمع والإنسانية والحضارة.

للبحوث العلمية على اختلاف أنواعها وتعدد اتجاهاتها دور مهم في رقي المجتمعات وتميزها وريادتها. ويعد البحث العلمي المهمة الرئيسية الثانية للجامعات، والمهمة الأولى للمراكز البحثية. الأمر الذي أدى إلى تنامي الاهتمام به، والعمل الدؤوب على تطويره وتحسين عملياته ومخرجاته. ولا تألو الجامعات جهدا في هذا الصدد، حيث سارع العديد منها لتطوير واستحداث آليات متعددة لدعم البحث العلمي من أبرزها: إنشاء المراكز البحثية، ومراكز التميز، وإطلاق برامج لدعم مشروعات البحث العلمي وتمويل الباحثين لتحقيق العديد من الأهداف مثل: تشجيع الباحثين، ودعمهم ماليا، وتوجيه البحث لخدمة أهداف وأولويات وطنية محددة، وتطوير فرق البحث وتشجيع المشاركين بها. فضلا عن تأكيد السعي نحو الريادة والتميز والتصنيف والاعتماد العالمي. وكلها أمور ترتبط بجودة البحث العلمي وحجم مخصصاته ومردوده على المجتمع.^(١)

فالبحث العلمي يعتمد على مشروعات تنافسية ممولة من جهات محلية أو دولية لها أهداف علمية نهائية يلتزم الباحث المتخصص في تحقيقها. ولأنها مشروعات تنافسية فمن يفوز منها بمشروع يكون هو الأفضل علميا في هذا التخصص من حيث الفكرة وقدرة الفريق البحثي على التنفيذ والخبرات السابقة والمخرج النهائي، والأهم من ذلك استمرارية المشروع.^(٢)

(١) عبد الرازق محمد زيدان، "تمويل وإدارة البحوث العلمية الجامعية: دراسة حاله على جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، مج ١، ٢٨٤، يناير ٢٠١٤، ص ١١٧ - ٢١٨.

(٢) محمد لبيب سالم، "البحث العلمي والمشروعات التنافسية: فلسفة حياة"، منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح في:

www.arsco.org/detailed/49186B15-cc66-46A5-BD05c93B269D، تاريخ النشر:

الأربعاء ١٠/١٢/٢٠١٤، تاريخ التصفح: ٩/١٢/٢٠١٥، ص ١.

ومن أهم ما يميز المشروعات التنافسية أنها تعتمد على فكره لحل مشكلة معينة والتزامها بوقت ومكان وميزانية وفريق عمل محدد يتم الاتفاق عليه قبل بدء المشروع. كما أنه يتم تحكيم هذه المشروعات قبل الحصول عليها من قبل خبراء، وكذلك بعد الموافقة على تحويلها بصورة دورية مما يضمن الجدية والاستمرارية وتحقيق الأهداف في خطة زمنية محددة. ولذلك يضمن نظام عمل المشروعات التنافسية الجدية والالتزام والإبداع والتنافسية والحساب الزمني والذي ينعكس بالطبع على تقدم الدولة علمياً.^(١)

وعليه تقوم الجامعة بحشد كل قدراتها وامكاناتها العلمية من أجل مواكبة التحديات المستقبلية في مجال البحث العلمي، وهي في سبيل ذلك تقوم بتطوير البنية التحتية للبحث العلمي على توفير بيئة جاذبة ومحفزة تدعم التميز والإبداع للباحثين في جميع مجالات المعرفة لتحقيق الريادة العالمية والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة. ومن هذا المنطلق، تأتي فكرة إنشاء فرق بحثية، التي تعنى بالعمل البحثي المشترك بين عدد من الباحثين، من أجل انجاز أبحاث متميزة كما ونوعاً وذات فائدة للجامعة والمجتمع.^(٢)

فالأبحاث الجماعية اكتسبت التقدير والاعتراف المتزايد من العلماء والباحثين لالتسامح بالجودة والشمولية ولكونها نتاج مناخ علمي تفاعلي بين الباحثين تغذيه وترعاه وتوجهه خبرات وتخصصات متكاملة لها دور كبير في إزالة الغموض وذلك مقارنة بالأبحاث الذاتية والفردية.^(٣)

ونظراً لأن البحث العلمي يلعب دوراً مهماً في رسالة المؤسسات العلمية في مصر، أخذت تلك المؤسسات في مواكبة التقدم الحالي في مجال البحث العلمي يبدأ من واقع منظور تحليلي لكافة الأبعاد، تتم ترجمته إلى احتياجات وأهداف بحثية، تتشكل بعدها فرق البحث لإنجازها. فالنجاح المتكامل لمنظومة البحث العلمي يعتمد بصورة أساسية على إدارة الفريق البحثي.

فتأتي الفرق البحثية لتشكل أهم عوامل رفعة مسيرة البحث العلمي في المؤسسات البحثية وأكثرها نجاحاً من حيث انتقال الخبرة للمنظمين لها، لكون العمل البحثي الجماعي غالباً ما يكون أكثر جودة وأغزر نفعاً من العمل الفردي. بالإضافة لكونها تشكل جهة مرجعية بحثية في أي مؤسسة مساهمة بذلك في حل الكثير من القضايا الملحة مع خلق مناخ تفاعلي بين الباحثين وتوثيق الروابط بينهم بالإضافة إلى بناء كوادر بشرية بحثية مؤهلة للقيام بواجبها مما يسهم في دعم مسيرة المشاريع التنافسية كما ستشكل هذه الفرق البحثية نواة لمراكز بحثية متميزة قادرة على القيام بمهامها البحثية على أكمل وجه.

(١) المرجع السابق، ص ٢.

(٢) متاح في: موقع المجموعات البحثية، www.dsrs.ksu.sa/ar/rg، تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٩/١٣، ص ١.

(٣) مواقع العمادات / عمادة البحث العلمي - المجموعات البحثية، جامعة جازان، متاح في:

<http://deanship.jazan.edu.sa>، تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٩/١٣، ص ١.

مشكلة الدراسة:

تتميز الدول التي ينظر إليها على أنها متقدمة عن الدول التي ينظر إليها على أنها أقل تقدماً هو النهوض في جانب المشروعات التنافسية. ومع أن نظام المشروعات التنافسية معمول به في كل دول العالم المتقدم علمياً، إلا أن ثقافة المشروعات التنافسية جديدة على العقلية العلمية في المجتمع العربي ولم تبدأ في الانتشار إلا حديثاً فيما لا يزيد عن سبع سنوات. ففي مصر انطلقت ثقافة المشروعات التنافسية وبقوة في (٢٠٠٧) بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم وإنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، هذا بالإضافة إلى أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة والتي عادت وبقوة إلى ساحة البحث العلمي، ووزارتي البحث العلمي والتعليم العالي فكان لديهم برامج تمويل تلبي طموحات كل الباحثين وكل المجالات البحثية.

تعتمد المشروعات التنافسية في المقام الأول على الفرق البحثية، فالفرق البحثي هو اللبنة التي تبني بها بيوت ومعابد العلوم، فالبحث العلمي بأنواعه من أهم المجالات التي تحتاج إلى نظام العمل من خلال فريق. لذلك نرى أن أهم النواتج البحثية قاطبة سواء على هيئة أبحاث منشورة أو كتب أو براءات اختراع أو مشروعات بحثية هي التي نتجت من فرق بحثية بدأت صغيرة وانتهت كبيرة بفضل رؤية وأهداف ورسالة واضحة. فالطابع الفردي للبحث وفقدان التعاون بين الباحثين وتخوفهم من العمل ضمن فريق وضعف المشاركة بينهم وتدني الإدراك بأهمية العمل ضمن فريق؛ الأمر الذي ينجم عنه تأخر نمو البحث العلمي. فنظام الفريق البحثي يساعد في تزويد الأعضاء بخبرات فنية مكتسبة إضافة إلى تبادل المعلومات والحقائق. فإن نظام الفريق هو محور العمل في البحث العلمي فهو يساعد في تشذيب الأفراد من فرديتهم المفرطة والانفتاح على الآخرين.

وفي العالم أجمع وخاصة المتقدم منه لا يقوم البحث العلمي إلا من خلال فرق بحثية صغرت أو كبرت من خلال كيانات معلومة عند المؤسسات البحثية على مستوى الأعضاء والرئيس. وبالطبع تقوم هذه المؤسسات بتقديم كل الدعم المعنوي والمادي واللوجستي إلى هذه الفرق حتى تضمن نجاحاتها واستمراريتها وقدرتها على التنافس مع أقرانها من الفرق البحثية الأخرى وذلك بالطبع لضمان تميز المؤسسة ونهضتها وتفوقها على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والعالمي. ولذلك فالدعم المؤسسي للفرق البحثية التي لها كيان واضح وبصمات علمية واضحة وتمييزة هو واجب مؤسسي من الدرجة الأولى لحماية العقول المبدعة ومساعدتها على النمو والتنمية الذاتية والتميز والاستمرار وحمايتها من أي اضطهاد علمي قد يشنت إبداعاتها وينهي تميزها. وهناك العديد من الآليات للدعم المؤسسي للفرق البحثية ولكنها تختلف من مؤسسة بحثية إلى أخرى ومن متطلبات فريق بحثي إلى فريق بحثي آخر.^(١)

(١) محمد لبيب سالم، "فرق البحث العلمي مؤسسة حياة"، منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح في:

<http://www.arsco.org/detailed/5851B237-FA2D-4CA4-83CE-CA5291733D7A>

تاريخ النشر: ٢٧/٧/٢٠١٥، تاريخ التصفح: ١١/١١/٢٠١٦، ص ٢.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت مجال البحث التربوي بكليات التربية المصرية وكيفية تجويده وتحسينه من خلال الاهتمام بالبحوث الجماعية والتخلي عن البحوث الفردية، ومن هذه الدراسات والبحوث، دراسة (جيهان كمال، وعصام قمر، ٢٠٠٩)^(١) والتي نادى بضرورة التركيز على العمل الفريقي الذي تنتوع فيه خبرات تخصصات أعضاء الفريق حتى تتكامل في تحقيق الهدف المنشود من البحث العلمي. دراسة (عبد الفتاح محمد دويدار، ٢٠٠٩)^(٢) والتي أكدت على أن العمل العلمي في إطار فريق أجدى من العمل الفردي، وأكثر فائدة على المستوى العلمي والإنساني. دراسة (عبد المنعم حبيب، ٢٠٠٩)^(٣) والتي أوصت بضرورة تشجيع البحوث الجماعية والتعاون مع الزملاء الباحثين كفريق واحد متجانس لتبادل الخبرة فيما بينهم. دراسة (عبد الناصر حموده، ٢٠٠٩)^(٤) والتي أشارت إلى أن عمل الفريق يذهب إلى مدى أبعد من المدى الذي تذهب به مجموعة العمل التقليدية وذلك من خلال التركيز على فكرة التعاون أو المساهمة المتفاعلة أو الاعتقاد بأن ناتج الكل أكبر بكثير من مجرد حاصل جمع ناتج كل عضو منفرد فيه. ومن الضروري لفت النظر إلى أن هذه النظرة تلعب دورا مهما في مناخ منظمات التعليم العالي، حيث يقوم مدخل العمل الفريقي بأدوار أكبر من الأدوار التي يتم تحديدها رسميا في الأشكال الأخرى من الجماعات الوظيفية المحددة بقواعد ولوائح التنظيم، ويبرز في هذا الصدد البعد التطوعي أو الاختياري في الانضمام إلى الفريق، علاوة على التنوع المتكامل بين أعضائه.

فتكوين فريق متعدد الأنظمة متضمنا خليط من المهارات هو أمر مهم من أجل التنفيذ الناجح والسلس لأي مشروع حيث ربما يمكن لأعضاء الفريق تغطية أدوار متعددة أو ربما يركز الفريق الفرعي على مجال محدد، ويعتمد تحديد الموارد على مستوى الخبرة المتوفرة لدى أعضاء الفريق، ومدى المشروع والميزانية المتاحة.

(١) جيهان كمال محمد، وعصام توفيق قمر، "إشكالية البحث العلمي في الجامعات العربية وآليات مواجهتها"، المؤتمر العلمي السنوي الأول للتعليم العالي بين الواقع وروى التطوير في الفترة من (١٢-١٣ ديسمبر، ٢٠٠٩)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص ٥٢-١٠١.

(٢) عبد الفتاح محمد دويدار، "العلوم النفسية ودورها في مواجهة التحديات والتوجه نحو المستقبل والتنمية"، المؤتمر العلمي لتحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية في الفترة من (٢٥-٢٦ فبراير ٢٠٠٩)، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩، ص ٣٥٠-٣٩٣.

(٣) عبد المنعم حبيب، "برامج عالمية متميزة - نموذج جامعتي هارفارد الأمريكية وأكسفورد البريطانية في مجال الدراسات العليا"، المؤتمر العلمي لتحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية في الفترة من (٢٥-٢٦ فبراير، ٢٠٠٩)، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩، ص ٣٤٠-٣٥٥.

(٤) عبد الناصر محمد علي حمودة، "جامعة المستقبل - التحدي والاستجابة"، المؤتمر العلمي السنوي الأول للتعليم العالي بين الواقع وروى التطوير في الفترة من (١٢-١٣ ديسمبر، ٢٠٠٩)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص ٦٢٨-٦٥٨.

وللوقوف على الواقع الحالي للمشروعات التنافسية قامت الباحثة بحصر لجميع المشروعات التنافسية* التي تعتمد في المقام الأول على الفريق البحثي بجامعة أسيوط، وأسفرت هذه الإحصائية عن نتيجة مفادها: قلة نصاب الكليات النظرية من المشروعات التنافسية مقارنة بالكليات العملية التي كان لها النصيب الأكبر من تلك المشروعات، مما ينعكس سلبا على الكليات النظرية لعدم وجود مهارة تكوين وإدارة الفريق البحثي وذلك ناتج عن قلة المشاركة بالمشروعات التنافسية التي تعتمد على أسلوب العمل الجماعي المتمثل في الفريق البحثي.

وعلى قامت الباحثة باستخدام المقابلات الشخصية الفردية المقننة التي تنحصر في دائرة المشكلة، والهدف منها التعرف على الواقع، وما ينبغي فعله.

شكلت المقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة مع منسق عام الجامعة لشئون مشروعات البحث العلمي بجامعة أسيوط، مدير وحدة إدارة المشروعات بجامعة أسيوط، مدير مركز ضمان الجودة والتأهيل للاعتماد بجامعة أسيوط، ومدير إدارة التطوير الإداري والجودة بجامعة أسيوط مصدرا مهما من مصادر جمع المعلومات الخاصة بالدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة طرحت الباحثة على السادة المبحوثين بعض من الأسئلة وهي:

١- هل شاركت بأحد من المشروعات التنافسية؟.

٢- هل لديك معرفة بالفرق البحثية وأسلوب إدارتها؟.

٣- ما متطلبات تطوير المشروعات التنافسية؟.

٤- برأيك ما المعوقات التي تواجه تطوير المشروعات التنافسية؟.

وتأتي نتيجة المقابلة متناغمة مع ما حصلت عليه الباحثة من إحصاءات وما أوصت به الدراسات السابقة فيما يخص المشروعات التنافسية والفرق البحثية، فتعاني الكليات النظرية من خلل كبير؛ ناتج عن ضعف المشاركة بالمشروعات التنافسية، لا توجد لديها ثقافة إعداد وإدارة الفرق البحثية، فمفهوم الفرق البحثية غير واضح لديها، بالإضافة إلى ذلك عدم المعرفة بمتطلبات تطوير المشروعات التنافسية والجدارات الأساسية لإدارة الفريق البحثي، وأسس ومعايير اختيار أعضاء الفريق البحثي.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة لمعرفة واقع تطبيق المشروعات التنافسية، والوقوف على المعوقات التي تواجهها، وذلك لتقديم سيناريوهات مقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

(* كان ذلك الحصر من خلال وحدة إدارة المشروعات بجامعة أسيوط في الفترة من (٢٠٠٤ : ٢٠١٥).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع سيناريوهات مقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة ، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على مفهوم التنافسية في التعليم الجامعي وكيف تسعى الجامعات المصرية إلى ترسيخ هذا المبدأ - كأحد المداخل لتحقيق الجودة والتميز فيها - من خلال المشروعات التنافسية.
2. دراسة واقع تطبيق المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي.
3. تحديد المعوقات التي تواجه تطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي.
4. وضع سيناريوهات مقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

أسئلة الدراسة:

1. ما مفهوم، المشروعات التنافسية؟ وبنيتها؟ وتصنيفها؟ وأهدافها؟ ووسائل تمويلها؟ وإجراءات ومعايير التقييم؟.
2. ما خبرات بعض الدول المتقدمة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي؟.
3. ما واقع تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط؟.
4. ما المعوقات التي تواجه تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط؟.
5. ما السيناريوهات المقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة؟.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من تصديها لمشكلة مهمة تتعلق بواقع تطبيق المشروعات التنافسية، فهذه الثقافة غائبة عن الكثير من الكليات وبخاصة الكليات النظرية بجامعة أسيوط.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تفيد نتائج هذه الدراسة في تعرف واقع ومعوقات تطبيق المشروعات التنافسية لتقديم أنسب الحلول للمشكلات التي تواجهها، كما تفيد أيضا في تعرف نظرة القيادة للكليات النظرية، كما بإمكانها أن تفيد في تكوين فرق بحثية بين الجامعات المختلفة بمختلف التخصصات.

٢. تفيد هذه الدراسة في تنمية القدرات والمهارات البحثية لإمكانية العمل ضمن فريق بحثي لدى طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بالكليات العملية والنظرية على حد سواء.
 ٣. يتعدى دور الفريق البحثي داخل المشروعات التنافسية التعاون في إجراء البحوث ، فمن خلاله من الممكن تدريب صغار الباحثين من خلال دورات علمية وورش عمل وندوات. كذلك الاضطلاع على أحدث الأبحاث المنشورة وعرضها ومناقشتها بصورة شهرية إن لم تكن أسبوعية. وكذلك مناقشة النتائج التي يصل إليها أعضاء الفريق في اجتماعات دورية مما يسهل من عملية استمرارية البحث وتطويره نتيجة لاشتراك الكل في تحديد نقاط الصعف والقوة مما يسهل من عملية النشر .
 ٤. أن موضوع تطوير المشروعات التنافسية لا يزال بؤرة الموضوعات الحيوية التي لم تتل الاهتمام الكافي وخصوصا بالكليات النظرية بجامعة أسيوط.
 ٥. تشجيع روح الفريق في الابحاث العلمية بصفة عامة والابحاث التربوية بصفة خاصة وعدم وضع القيود عليها، كما للأبحاث المعتمدة على فريق بحثي من مميزات خاصة، من حيث الجودة وأهمية البحث وسعة نطاقه مقارنة بالأبحاث الفردية.
 ٦. معظم الدول المتقدمة تأخذ بفكرة الفريق البحثي في الكثير من مؤسساتها الجامعية، لمواجهة التحديات والمشكلات المحيطة بها.
 ٧. التغيرات والتطورات المتلاحقة والهائلة، وما ينجم عنها من تحديات ومشكلات معقدة ومتشابكة، ومتعددة الأبعاد تستلزم كم متعاون من المهارات والقدرات والتخصصات البشرية لمواجهتها، وهذا عادة لا يتحقق الا من خلال تعميم الفرق البحثية.
- منهج الدراسة:**

سوف تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي، نظرا لملائمته لموضوعات الدراسة وطبيعة أهدافها، حيث أمكن الاعتماد عليه في جميع الدراسات ذات الصلة بالدراسة وتحليلها للإفادة منها في الدراسة الحالية، وجمع البيانات والحقائق والأدبيات المتعلقة بالمشروعات التنافسية، وبنيتها، وأهدافها، ووسائل التمويل، وإجراءات ومعايير التقييم، وتحليلها في صورة منطقية وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، ويساعد في الإجابة عن أسئلتها، ومدى الإفادة منها في وضع سيناريوهات مقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي.

ويتم الاستعانة بأسلوب السيناريوهات - كأحد الأساليب المنهجية في مجال الدراسات المستقبلية الاستشرافية⁽¹⁾ - ؛ وذلك لما تقوم به من رسم خطوط عامة حول مستقبلات ممكنة أكثر من كونها عرضا لمستقبل فعلي، فهي ليست تخمينات للمستقبل ولكنها وصف للمستقبل المحتمل.

فيتم بناء هذه السيناريوهات وفقا لخطوات معينة، تتمثل في:

- ١ - وصف الواقع الراهن والاتجاهات العامة .
- ٢ - فهم ديناميكية النسق والقوى المحركة له .
- ٣ - تحديد السيناريوهات البديلة .
- ٤ - فرز السيناريوهات البديلة، واختيار عدد محدود منها .
- ٥ - كتابة السيناريوهات البديلة، واختيار عدد محدود منها .
- ٦ - تحليل مقارن للسيناريوهات.

ولهذا فالسيناريوهات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للمساعدة في اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، إذ يمكن أن تلعب دورا حاسما في التحليل البيئي الخارجي، حيث تصف المستقبلات المحتملة التي قد تصادف المؤسسة، وتكشف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها، كما يمكن أن توضح الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة.⁽²⁾

وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

- ١- أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
- ٢- أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية.

(¹) يرجى الرجوع إلى:

- محمد إبراهيم منصور، "ورقة قدمت إلى: ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية"، ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة، قطر، ١٦-١٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

- محمد بن عبد الرحمن الأثيوالي مدني، مدى أهمية الدراسات المستقبلية في التربية والحاجة إليها، متاح في: <https://allaiwalmadani.wordpress.com> ، تاريخ النشر: ١٠ يوليو ٢٠١٧، تاريخ التصفح: ٢٠١٨/١٠/٥.

(²) Morrison, James & Lan Wilson: Analyzing Environments and Developing Scenarios in Uncertain Time, PP 8-9, Available At:

<http://horizon.unc.edu/courses/papers/JBChapter.html>, 15-3-2016.

- ٣- أنها تتعامل مع مروحة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.
- ٤- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين (٥) سنوات و (٥٠) سنة.

ويحدد هارولد شان (Harold Shan) الغرض من هذا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة، واختيار ما هو مرغوب منها.

وعلى الرغم من غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، علم هي أم فن أم دراسة بينية، فإنها تأخذ من كل ذلك بنصيب. لذلك تظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقييم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تقسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني. وهي لا تصدر نبوءات، ولكنها اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية وليس معطى، «مكتوباً» والفرعية، مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، فالمستقبل ليس نهائياً، ولكنه قيد التشكيل، وينبغي علينا تشكيله. والدراسات المستقبلية لا تقدم مطلقاً صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير في المستقبلات الممكنة.

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ما يلي:

- ١- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Wildcards) والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث (Driving Forces).
- ٢- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.
- ٣- تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادرة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيراً من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثارها السلبية.

٤- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، إن لأغراض العسكرية وادارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وادارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات.

وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الاستراتيجي باستخدام السيناريوهات، خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة، مثل: (Shell)،

و (إي. دي. إف. E.D.F.) بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة إكسا الفرنسية للتأمين (Axa France).

٥- الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي، من أمثلتها:

- التهديد النووي بفساء الحضارة الإنسانية ووقوع السلاح النووي في أيد غير عاقلة أو رشيدة.
- التغيرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف وهجرات ديمغرافية وتحركات جغرافية... إلخ.
- تحديات الثورة البيولوجية ومخاطر التوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوق العنصري لسلالات وجماعات بشرية معينة.
- إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبوليتيكية على أسس إثنية وعرقية وثقافية.
- انتقالات وهجرات بشرية واسعة باتجاه الشرق والشمال الشرقي.
- تهديدات نقص الطاقة والمياه والغذاء.
- فتوحات الفضاء والكواكب وتقدم علوم الفضاء. قبل أن ينتصف القرن سيكون بمقدور الإنسان أن يقيم أول مستوطنة بشرية في الكواكب الأخرى.
- تحديات السلطة العالمية الواحدة (حكومة عالمية، تنظيم دولي... إلخ) يتكون من السيادة المجمعلة لكل دولة منفردة تحللت مقومات بقائها أمام الحتميات التاريخية الطبيعية أو العمدية الناجمة عن الأخطاء البشرية.

٦- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

٧- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريواته، والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصصات متنوعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية، وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل، حيث تعتمد الدراسة على معارف مستمدة من علوم متعددة. والأساليب التشاركية هي أساليب تعتمد على التصور المستقبلي من خال الاستفادة من آراء الخبراء والمهتمين. ومن أبرز هذه الأساليب التي توسع مجال المشاركة الديمقراطية في إعداد الدراسات المستقبلية: جلسات العصف الذهني، ولجنة الخبراء، ونموذج سيغما، واستبيان دلفي، وورشنة الاستشراف، ومعداد رينيه، ودولاب المستقبلات، وغيرها من تقنيات العمل الجماعي.

إن الأهمية المعقودة على الدراسات المستقبلية تتجاوز هذه المجالات مجتمعة عندما تصبح ثقافة مجتمعية، ونمط تفكير وأسلوب حياة، وعندما تتجه إلى تنمية رأي عام مهتم بالمستقبل، واستثارة الوعي والتفكير المستقبليين، وتوسيع قاعدة المهتمين ببناء فراديس المستقبل، لا الباكين على أطال الفراديس المفقودة. وقد يكون كل ذلك وغيره مبررا لتوطين مناهج الدراسات المستقبلية في البيئة الثقافية والعلمية العربية، والترويج لنقاقتها في الوطن العربي.

وللدراسات المستقبلية أهمية بالغة في التربية، والحاجة إليها ماسة، ومما يدل على تلك الأهمية ما يلي:

- ١- يسعى علم المستقبل إلى اكتشاف أفضل الظروف والإمكانات والطرق والوسائل التي تمكن أي مجتمع من المجتمعات من الوصول إلى أهدافه التي يبتغيها في المستقبل.
- ٢- ومما يدل على أهمية الدراسات المستقبلية أنها دفعت رغبة العلماء في الاهتمام بها والتفكير فيها منذ وقت مبكر، وكان أول عرف اصطلاح دراسة المستقبل في سنة (١٩٣٠م) تحت مسمى (Futurology).
- ٣- الدراسات المستقبلية تساهم في عملية التجديد التربوي بشكل مستمر، تساهم في تجديد أهدافها ونظمها وبرامجها وسياساتها.
- ٤- تزايد أعداد الطلاب، ونقص في التمويل على التعليم، كل هذا يتطلب الاهتمام بالدارسات المستقبلية.
- ٥- إن الاهتمام بالدراسات المستقبلية والتخطيط لها من أهم دعائم الفعل الحضاري لدى الأمم المتقدمة.
- ٦- تساعد الدراسات المستقبلية في تنمية ونشر أساليب التكاليف التعليمية على مدى السنوات وتحديد الميزانيات. وتساعد على التفكير المستقبلي في إجراء البحوث المقارنة التربوية بغية تطويرها وتحسينها مستقبلا. وتساعد في التقويم المستمر على الإدارة التربوية.
- ٧- الدراسات المستقبلية تهيئ الإنسان للمستقبل تهيئة شاملة ليصبح قادرا على التعامل معه والتكيف مع تغيراته ومستجداته.

- ٨- استشراف المستقبل ضرورة لبناء الفرد والمجتمع معا، وتطورهما في شتى القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعلمية، فالمجتمع غير القادر على رسم خطوات المستقبل سيغوص في هموم حاضره، وسينحصر في ثقافة الماضي، ومن ثم يكون للتأخر رهينة، وهذا هو واقع كثير من المجتمعات.
- ٩- الاستشراف التربوي رؤية نقدية مستقبلية واعية للمتغيرات العالمية والمحلية في جميع مجالات الحياة، ومن خلاله يمكن التعرف على طبيعة التحديات المحتملة وتأثيراتها المباشرة على التربية، وتحديد الإمكانيات والخيارات المتاحة لمواجهة التحديات والتغلب على المعوقات، والتمكن من تطوير العمل التربوي بما يتناسب مع مطالب التنمية واستدامتها في المستقبل.
- ١٠- الانفجار المعرفي، وكثرة المتخرجين من الجامعات، وتوفر فرص العمل لهم تستوجب الاهتمام بالدراسات المستقبلية.
- ١١- يرى الدكتور عبد المقصود سالم أن أهمية استشراف مستقبل التربية تنبع من الاهتمام بالإنسان نفسه، حيث إن الحياة على كوكب الأرض لا تقوم إلا عليه، ومن ثم لزم الاهتمام بتربيته، وتربية الإنسان أكثر جوانب التغيير عرضة، وتغييرات عالم اليوم سريعة متلاحقة، ومن ثم يجب على القائمين على أمر التربية النظر في النظام التعليمي برمته، وفلسفة التربية وسياسته، ومؤسساته، وقيادته، نظر مكافئة لتحديات المستقبل.

أدوات الدراسة:

سوف تعد الباحثة أدوات الدراسة في ضوء الإطار النظري الذي سوف تقدمه الدراسة، ومن خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة، وتمثل أدوات الدراسة في:

- تصميم استبانة تطبق على عينة من العاملين بالهيكل الإداري لجامعة أسيوط ، وذلك للتعرف على واقع تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط والمعوقات التي تواجهها.

حدود الدراسة:

• حدود موضوعية:

سوف تتمثل في تعرف واقع تطبيق المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

• حدود مكانية:

سوف تقتصر الدراسة على جامعة أسيوط باعتبارها ممثلة لجامعات جمهورية مصر العربية من حيث ثقافة البحث العلمي، والموقع الجغرافي باعتبارها موطن الباحثة الأصلي.

• حدود زمنية:

الفترة التي سوف تطبق فيها الدراسة الميدانية.

• حدود بشرية:

عينة ممثلة من العاملين بالهيكل الإداري لجامعة أسيوط.

مصطلحات الدراسة:

المشروعات التنافسية:

تعرف المشروعات التنافسية بأنها مشروعات بحثية تتسم بالابتكارية والجديّة وتتضمن أفكارا يمكن أن تساعد في تجويد منظومة التعليم العالي، وهذه المشروعات يتمّ التقدّم بها إلى إدارة صندوق تمويل مشروعات تطوير التعليم العالي في شكل مسابقة حيث يتمّ تحكيمها في ضوء معايير متفق عليها وفي حالة قبولها تتولى إدارة الصندوق تخصيص التمويل اللازم لها.^(١)

إجراءات الدراسة (خطة السير في الدراسة):

أولا - للإجابة عن السؤال الأول:

١. ما مفهوم، المشروعات التنافسية؟ وبنيتها؟ وتصنيفها؟ وأهدافها؟ ووسائل تمويلها؟ وإجراءات ومعايير التقييم؟.

سنقوم الباحثة بعمل دراسة تحليلية لجميع الأدبيات والوثائق الرسمية واللوائح المنظمة والتي تعني بشئون البحوث التنافسية، وتحليل واقع المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط.

ثانيا - للإجابة عن السؤال الثاني:

٢. ما خبرات بعض الدول المتقدمة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي؟.

سنقوم الباحثة بالاطلاع على خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة في مجال تطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي والإفادة منها في الدراسة الحالية.

ثالثا - للإجابة عن السؤال الثالث والرابع:

٣. ما واقع تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط؟.

٤. ما المعوقات التي تواجه تطوير المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط؟.

(١) محمد نصحي إبراهيم، "المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية"، المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي - اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي المنعقد خلال الفترة من (١-٢ نوفمبر) ، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩، متاح في:

<http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/1238132> ، تاريخ التصفح: ٦/١٠/٢٠١٥،

ستقوم الباحثة بإعداد استبيان يتضمن الواقع والمعوقات التي تواجه تطوير المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط، موجهة إلى العاملين بالهيكل الإداري لجامعة أسيوط، وبعد تحكيمها وقياس صدقها وثباتها سيتم توزيعها على عينة الدراسة، وستقوم الباحثة بتحليلها إحصائياً لاستخراج النتائج.

رابعا - للإجابة عن السؤال الخامس:

٥. ما السيناريوهات المقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بالتعليم الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة؟.

في ضوء نتائج الدراسة النظرية، والتحليلية، والميدانية، وما توافر من معلومات عن واقع تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط والمعوقات التي تواجهها ، ستقوم الباحثة بعمل سيناريوهات مقترحة لتطوير المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط.

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:

تتضمن هذه الخلاصة عرضاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، وذلك بغرض الربط بينها وبين السيناريو المقترح، والذي استند إلى تلك النتائج سواء النتائج النظرية المرتبطة بالجزء النظري أم المرتبطة بالدراسة الميدانية لواقع تطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط، وقد جاءت أهم نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

١- إجماع أفراد العينة ككل على أهمية وتوافر العديد من المتطلبات اللازمة لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط حيث بلغ متوسط الوزن النسبي للعينة ككل (٠.٨٥) فيما يخص درجة الأهمية و (٠.٧٥) فيما يخص مدى توافرها، وهي أعلى من الحد الأعلى للثقة وهي تعبر عن درجة الإدراك الإيجابية لأفراد العينة مما يؤكد على إدراكهم لتوافر كل من تكوين الفرق البحثية، تفعيل الشراكة البحثية، تشكيل حاضنات المشروعات، وإنشاء مراكز للتميز البحثي لتطبيق المشروعات التنافسية.

٢- إجماع أفراد العينة الأولى (الإدارات التي طبقت الأيزو) على عدم أهمية وتوافر العديد من المتطلبات اللازمة لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط حيث بلغ متوسط الوزن النسبي للعينة الأولى ككل (٠.٤٦) فيما يخص درجة الأهمية و (٠.٥٧) فيما يخص مدى توافرها، وتعبر هذه النتيجة عن درجة الإدراك السلبية لأفراد العينة الأولى مما يؤكد على إدراكهم لعدم أهمية وتوافر كل من تكوين الفرق البحثية، تفعيل الشراكة البحثية، تشكيل حاضنات المشروعات، وإنشاء مراكز للتميز البحثي لتطبيق المشروعات التنافسية.

٣- إجماع أفراد العينة الثانية ككل (الإدارات التي لم تطبق الأيزو) على عدم أهمية وتوافر العديد من المتطلبات اللازمة لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط حيث بلغ متوسط الوزن النسبي للعينة الثانية ككل (٠.٥٠) فيما يخص درجة الأهمية و (٠.٥٨) فيما يخص مدى توافرها، وتعبر هذه النتيجة عن درجة الإدراك السلبية لأفراد العينة الثانية مما يؤكد على إدراكهم لعدم أهمية وتوافر كل من تكوين الفرق البحثية، تفعيل الشراكة البحثية، تشكيل حاضنات المشروعات، وإنشاء مراكز للتميز البحثي لتطبيق المشروعات التنافسية.

٤- عدم وجود فارق دال إحصائياً بين عينتي الدراسة (الإدارات التي طبقت الأيزو ، الإدارات التي لم تطبق الأيزو)، وهذا يؤكد على أن إدراك أفراد العينة لأهمية المتطلبات الأزيمة لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط لم يختلف ما بين العينة الأولى والعينة الثانية، كذلك واقع توافر هذه المتطلبات لم يختلف كثيراً ما بين العينتين.

٥- وجود اختلافات في ترتيب محاور الاستبانة بالنسبة للعينة ككل ومجموعتي الدراسة مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة، مما يؤكد على اختلافهم في درجة أهمية ومدى توافر هذه المتطلبات لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط.

٦- وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) في استجابات افراد العينة الأولى على المحاور التالية: "تكوين الفرق البحثية، تفعيل الشراكة البحثية، تشكيل حاضنات المشروعات، إنشاء مراكز للتميز البحثي" لصالح درجة الأهمية، وتدل هذه النتيجة على ادراك أفراد العينة الأولى لأهمية توافر تلك المتطلبات لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط.

٧- وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) في استجابات افراد العينة الثانية على المحاور التالية: "تكوين الفرق البحثية، تفعيل الشراكة البحثية، تشكيل حاضنات المشروعات، إنشاء مراكز للتميز البحثي" لصالح درجة الأهمية، وتدل هذه النتيجة على ادراك أفراد العينة الثانية لأهمية توافر تلك المتطلبات لتطبيق المشروعات التنافسية بجامعة أسيوط.

توصيات ومقترحات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج سابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

١- وجود السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية التي تحتاج إليها المشروعات التنافسية.

٢- أن تتبنى مشروعات التطوير مستقبلا آليات للإعلان عن نفسها، والتوعية بأهدافها بما يكفل لها القدرة على نشر أهدافها بين كافة فئات المجتمع الجامعي؛ حيث لوحظ أن عدد كبير من العاملين بالهيكل الإداري للجامعة قد كشفوا عن قصور في الوعي والمعرفة بمشروعات التطوير بالجامعة.

٣- بذل مزيد من الجهود من قبل القائمين على مشروعات التطوير بالجامعة من أجل نشر ثقافة التطوير وترسيخها في نفوس كافة فئات المجتمع الجامعي.

٤- الحرية الأكاديمية وتمثل في المحافظة على استقلالية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لاتخاذ قراراتهم فيما يخص منظومة البحث العلمي بهم، وإطلاق حرية البحث العلمي بما لا يتنافى مع القيم الأخلاقية.

٥- العمل بروح الفريق لتعظيم الاستفادة والمردود من منظومة البحث العلمي.

٦- التكامل والتوافق المتبادل بين الجهات التي تمارس نشاطا بحثيا في مصر.

٧- توظيف نتائج البحث العلمي لمواجهة التحديات المجتمعية المزمنة والطارئة.

٨- حصر البحوث العلمية والتطبيقية المنتهية ودراسة إمكانية الاستفادة منها لقطاعات الإنتاج والخدمات بنتائج هذه البحوث.

٩- لابد من زيادة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتصل نسبتها إلى ١.٥% من الدخل القومي للدولة، كذلك تخفيض نسبة ٥% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية لنفس الغرض وتشجيع القطاعات المستفيدة للإسهام في تمويل مشروعات البحوث والتطوير.

١٠- التركيز على تحقيق التعاون والربط الفعال فيما بين مراكز البحوث والجامعات من جهة والمؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك بهدف إيصال البحوث التطبيقية إلى أماكن الاستفادة منها (حيز التطبيق الاقتصادي) وفي الوقت نفسه تقوم مراكز البحوث بحل المشكلات التي تعترض المؤسسات الإنتاجية، لذلك يجب منع إسناد حل مشاكل المؤسسات الإنتاجية العربية للمؤسسات الخارجية إلا بعد أن تكلف بها المؤسسات البحثية العربية وتعجز هذه الأخيرة عن حلها، مما يزيد من الارتباط بين المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات البحثية العربية ويوفر لنا مبالغ هائلة كانت تدفع للمؤسسات الخارجية لحل هذه المشاكل.

١١- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي وزيادة الاستثمار فيه بسبب دوره الكبير في تحقيق الربح للمؤسسات التي تعتمد عليه.

١٢- الاهتمام بخريجي الجامعات والاستفادة من طاقتهم وقدراتهم، إذ مما لا شك فيه أن الجامعات ونتائجها البشري والبحثي ومؤسسات البحث العلمي هي من أهم أدوات التنمية، وهي مفتاح التنمية المؤهلة لتطوير وتقديم المجتمع.

١٣- التنسيق فيما بين الجامعات ومراكز البحوث في الدول النامية حتى لا يتم هدر الوقت والجهد والإمكانات على بحوث متشابهة وبهدف تبادل الخبرات والمعلومات حول أحدث البحوث والتكنولوجيا.

قائمة المراجع

١- جيهان كمال محمد، وعصام توفيق قمر، "إشكالية البحث العلمي في الجامعات العربية وآليات مواجهتها"، المؤتمر العلمي السنوي الأول للتعليم العالي بين الواقع ورؤى التطوير في الفترة من (١٢-١٣ ديسمبر، ٢٠٠٩) ، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة أسيوط، ، ٢٠٠٩، ص ٥٢-١٠١.

٢- عبد الرازق محمد زيدان، "تمويل وإدارة البحوث العلمية الجامعية: دراسة حاله على جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية"، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، مج ١، ع ٢٨٤، يناير ٢٠١٤، ص ١١٧ - ٢١٨.

٣- عبد الفتاح محمد دويدار، "العلوم النفسية ودورها في مواجهة التحديات والتوجه نحو المستقبل والتنمية"، المؤتمر العلمي لتحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية في الفترة من (٢٥-٢٦ فبراير ٢٠٠٩)، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩، ص ٣٥٠-٣٩٣.

٤- عبد المنعم حبيب، "برامج عالمية متميزة - نموذج جامعتي هارفارد الأمريكية وأكسفورد البريطانية في مجال الدراسات العليا"، المؤتمر العلمي لتحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية في الفترة من (٢٥-٢٦ فبراير، ٢٠٠٩) ، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩، ص ٣٤٠-٣٥٥.

٥- عبد الناصر محمد علي حمودة، "جامعة المستقبل - التحدي والاستجابة"، المؤتمر العلمي السنوي الأول للتعليم العالي بين الواقع ورؤى التطوير في الفترة من (١٢-١٣ ديسمبر، ٢٠٠٩) ، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص ٦٢٨ - ٦٥٨.

٦- متاح في: موقع المجموعات البحثية، www.dsrs.ksu.sa/ar/rg، تاريخ التصفح: ٢٠١٥/٩/١٣، ص ١.

٧- محمد لبيب سالم، "البحث العلمي والمشروعات التنافسية: فلسفة حياة" ، منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح في:

، www.arsco.org/detailed/49186B15-cc66-46A5-BD05c93B269D.

تاريخ النشر: الاربعاء ١٠/١٢/٢٠١٤، تاريخ التصفح: ٢٠١٥/١٢/٩، ص ١.

٨- _____، "فرق البحث العلمي مؤسسة حياة"، منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح في: <http://www.arsco.org/detailed/5851B237-FA2D-4CA4-83CE-CA5291733D7A> تاريخ النشر: ٢٧/٧/٢٠١٥، تاريخ التصفح: ١١/١/٢٠١٦، ص ٢.

٩- محمد نصحي إبراهيم، "المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية"، المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي - اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي المنعقد خلال الفترة من (٢-١ نوفمبر) ، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩، متاح في: <http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/1238132> ، تاريخ التصفح: ٦/١٠/٢٠١٥، ص ٢:١.

١٠- مواقع العمادات / عمادة البحث العلمي - المجموعات البحثية، جامعة جازان، متاح في: <http://deanship.jazanu.edu.sa> ، تاريخ التصفح: ١٣/٩/٢٠١٥، ص ١.

١١- يرجى الرجوع إلى:

- محمد إبراهيم منصور، "ورقة قدمت إلى: ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية"، ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة، قطر، ١٦- ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

- محمد بن عبد الرحمن آلثيوالي مدني، مدى أهمية الدراسات المستقبلية في التربية والحاجة إليها، متاح في: <https://allaiwalmadani.wordpress.com> ، تاريخ النشر: ١٠ يوليو ٢٠١٧، تاريخ التصفح: ٥/١٠/٢٠١٨.

12- Morrison, Jamesl & Lan Wilson: Analyzing Environments and Developing Scenarios in Uncertaion Time, PP 8-9, Available At: <http://horizon.unc.edu/courses/papers/JBCchapter.html>, 15-3-2016.